

مرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٧

بالتصديق على مذكرة تفاهم حول تبادل الخبرات والتعاون في
الشؤون القانونية والقضائية بين وزارة العدل في دولة قطر
ووزارة العدل والقانون في جمهورية كولومبيا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى عام
١٤٣٨ هجرية ، الموافق للحادي والعشرين من شهر فبراير عام ٢٠١٧ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم حول تبادل الخبرات والتعاون في الشؤون
القانونية والقضائية بين وزارة العدل في دولة قطر ووزارة العدل والقانون في
جمهورية كولومبيا ، الموقعه بمدينة بوغوتا بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٦ ، المرفق نصها
بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٦ / ١٠ / ١٤٣٨ هـ
الموافق: ٢٠ / ٧ / ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**مذكرة تفاهم حول تبادل الخبرات والتعاون في الشؤون القانونية والقضائية
بين
وزارة العدل في دولة قطر ووزارة العدل والقانون في جمهورية كولومبيا**

- إن وزارة العدل في دولة قطر،
ووزارة العدل والقانون في جمهورية كولومبيا،
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،
والمضمتين في الاعتبار الأمور التالية:
- ضرورة تكثيف التعاون المشترك في مجال اختصاصاتهما،
 - أهمية توسيع مجالات التعاون بينهما لتشمل الشؤون القانونية والقضائية،
 - ضرورة ترقية تبادل الخبرات والمعلومات والمشاركة في المجالات المتعلقة بالتدريب،
 - أهمية التعاون القانوني والتضامني الثنائي والدولي،
 - معارف الأنظمة القانونية والقضائية في البلدين لتسهيل وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون
الثنائي،
 - الاحترام للتشريعات الوطنية واختصاصات كلا الطرفين،
- لقد اتفقا على ما يلي:

مادة (1)

الهدف

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز تطوير تبادل الخبرات والتعاون بين الطرفين في إطار اختصاصاتهما، وذلك مع مراعاة التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية الخاصة بالبلدين.

مسألة (2) مجالات التعاون

يتبادل الطرفان الخبرات والتعاون في المجالات التالية:
تنظيم الندوات والملتقيات حول مختلف الجوانب والمجالات ذات الصلة بالتقنية وتطبيقها مع
توجيه الدعوة للطرف الآخر للمشاركة فيها، لهذا الغرض.
التشريعات والإصلاحات التشريعية في مختلف المجالات التقنية.
التشريعات والإصلاحات التشريعية فيما يتعلق بحقوق الإنساق ضمن اختصاص الوزارة المعنية.
المجالات الأخرى التي يعترفها الطرفان مناسبة والتي تدخل تحت نطاق اختصاصاتهما.

مسألة (3) تبادل المعلومات

يسعى الطرفان إلى إنشاء آليات لتبادل المباشر للمعلومات، ويتبادلان فيما بينهما، عند الحاجة، المعلومات
المتعلقة بتجاربهما وخبراتهم في إعداد المشاريع التشريعية ذات الصلة بموضوعات اختصاصاتهما.

مسألة (4) المبرية

يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بمجالات التعاون المنصوص عليها في هذه المذكرة،
بطريقة مباشرة. ويجوز لكل من الطرفين الطلب بمعالجة المعلومات والمستندات المنقولة بموجب
هذه المذكرة بطريقة سرية.
ولا يجوز استخدام تلك المعلومات والمستندات المنقولة إلا للغرض الذي تم تقديم الطلب من
أجله وذلك ما لم تكن تلك المعلومات والمستندات وثائق عامة في بلد المصدر أو لم يكن للبلد المبتدئ
مسخها له من قبل الطرف الآخر بالإصباح عن مضمونها.

مادة (5) التفقات

يتم تنفيذ أنشطة التملون عند تطبيق المواد المنصوص عليها في هذه المذكرة وفقاً للإمكانيات المالية والتنظيمية لكل طرفه وبطريقة ملائمة لكل حالة على حدة بما يتناسب مع النشاط المطلوب تنفذه.

مادة (6) الالتزام القانوني

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (4) من هذه المذكرة والمنطقة بالمسوية فإن هذه المذكرة تعد تعبيراً عن توافق الطرفين للتعرف على فرض التملون المستقبلي حول تبادل الخبرات والتعاون في الشؤون القانونية والتضامنية بين البلدين، ولا تفرض أية التزامات قانونية على أي من الطرفين.

مادة (7) جهتا الاتصال

يقوم الطرفان بتعيين جهتي الاتصال لتتسق مجالات التملون المنصوص عليها في هذه المذكرة، وذلك على النحو الآتي:

- أ) بالنسبة لوزارة العدل في دولة قطر: إدارة العلاقات والتعاون الدولي.
 - ب) بالنسبة لوزارة العدل والقانون في جمهورية كولومبيا: مكتب الشؤون الدولية.
- ويجب على الطرف المعني بإخطار الطرف الآخر فوراً عند تغيير أي من جهتي الاتصال المشار إليهما في هذه المادة أو إضافة جهة اتصال جديدة.

مادة (8) التعديل

يتمتع تعديل أحكام هذه المذكرة أو أي نص من نصوصها بتسوية الطرفين كتابياً وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (9) من هذه المذكرة.

مسألة (9)

الدخول حيز النفاذ والمدة

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار كتابي، عبر القنوات الدبلوماسية، بتعلم الإجراءات التقديرية اللازمة لدخول هذه المذكرة حيز النفاذ في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائياً لمدة أو لعدد آخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين للطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها، وذلك بفترة (6) ستة أشهر على الأقل قبل تواريخ إنهائها عبر القنوات الدبلوماسية.

ولا يؤثر إنهاء هذه المذكرة على البرامج والأنشطة القائمة بموجب هذه المذكرة، وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وإشهاداً على ما تقدم بقلم المفوضين أثناء المفاوضات من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه المذكرة.

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة **بغداد** بتاريخ 2016/7/24 من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية و الأسبانية والإنجليزية، وكل منها ذات الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص المنحرر باللغة الإنجليزية.

عن

وزارة العدل والقانون بجمهورية كولومبيا

عن

حكومة دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Memorando de Entendimiento entre el Ministerio de Justicia

Del Estado de Qatar y el Ministerio de Justicia y del Derecho

De la Republica de Colombia con respecto al Intercambio de Experiencias y Cooperación en Asuntos Legales y Judiciales

El Ministerio de Justicia del Estado de Qatar y el Ministerio de Justicia y del Derecho de la República de Colombia, en adelante llamados "las Partes":

En consideración de lo siguiente:

- La necesidad de profundizar la cooperación mutua en el ámbito de sus competencias,
- La importancia de ampliar las áreas de su cooperación para incluir asuntos legales y judiciales,
- La necesidad de fortalecer el intercambio de experiencias, información y participación en temas relacionadas con capacitación,
- La importancia de cooperación legal y judicial bilateral e internacional,
- Conocimiento de los sistemas legales y judiciales de ambos países para facilitar y promover confianza mutua y cooperación bilateral, y
- Respeto por la legislación nacional y competencias de ambas Partes;

Han acordado lo siguiente:

Artículo 1

Objetivo

El objetivo de este Memorando de Entendimiento es fomentar el desarrollo de intercambio de experiencia y cooperación entre las Partes dentro del marco de sus competencias, respetando la legislación nacional y obligaciones internacionales de ambos países:

Artículo 2

Áreas de Cooperación

Las Partes Intercambiarán experiencias y cooperarán en las siguientes áreas:

1. Organización de simposios y conferencias sobre diferentes aspectos y temas relacionados con el Derecho y su aplicación, invitando, para tales efectos, a la otra Parte para que participe.
2. Legislación y reforma legislativa en diferentes áreas del Derecho.
3. Legislación y reforma legislativa con respecto a Derechos Humanos dentro de las competencias del Ministerio respectivo.
4. Otras áreas que las Partes consideren pertinentes y estén dentro del ámbito de sus competencias.

Artículo 3

Intercambio de Información

Ambas Partes buscarán intercambiar información directamente; y si es necesario, intercambiarán información con respecto a sus experiencias y conocimiento en áreas de elaboración de proyectos legislativos relacionados con los temas de sus competencias.

Artículo 4

Confidencialidad

Las Partes intercambiarán información de forma directa sobre las áreas de cooperación expuestas en este Memorando. Cada una de las Partes puede solicitar que la información y documentos transferidos de acuerdo a lo estipulado en este Memorando de Entendimiento sea tratada de forma confidencial.

La información y documentos transferidos pueden ser utilizados solo para los propósitos para los cuales fueron solicitados, a no ser que hubieran sido documentos públicos en el país de origen o si el país receptor ha sido autorizado por la otra Parte para divulgar su contenido.

Artículo 5

Gastos

La ejecución de las actividades cooperativas cuando se estén implementando los artículos estipulados en este Memorando de Entendimiento, se harán de acuerdo a las posibilidades financieras y organizacionales de cada una de las Partes de acuerdo a la conveniencia en cada caso particular y de acuerdo a la actividad que se piense llevar a cabo.

Artículo 6

Obligación Legal

Sin perjuicio a lo previsto en el artículo 4 de este Memorando con respecto a la confidencialidad, este Memorando de Entendimiento es únicamente una manifestación de intención de las Partes para explorar las posibilidades de cooperación futura en el intercambio de experiencias y cooperación legal en asuntos judiciales entre los dos países y no impone obligación legal alguna a las Partes.

Artículo 7

Autoridades de Contacto

Las Partes designarán las siguientes autoridades de contacto para coordinar las áreas de cooperación establecidas en el presente documento:

1. Para el Ministerio de Justicia del Estado de Qatar: Departamento de Cooperación y Acuerdos Internacionales, y
2. Para el Ministerio de Justicia y del Derecho de la República de Colombia: La Oficina de Asuntos Internacionales.

La Parte interesada informará de inmediato a la otra Parte cualquier cambio o adición de autoridades de contacto mencionadas en este artículo.

Artículo 8

Enmiendas

Lo estipulado en este Memorando de Entendimiento o en cualquier parte del texto puede ser enmendado por acuerdo escrito entre las Partes.

Tales enmiendas entrarán en vigencia de acuerdo al procedimiento estipulado en el artículo 9 de este Memorando de Entendimiento documento.

Artículo 9

Vigencia y Duración

Este Memorando de Entendimiento entrará en vigencia a partir de la recepción de la última notificación por escrito a través de canales diplomáticos de haberse cumplido todos los requisitos legales requeridos para entrar en vigencia en ambos países. Este Memorando de Entendimiento será válido por un periodo de un (1) año y se renovará automáticamente por periodos similares a no ser que alguna de las Partes notifique a la otra Parte, por escrito, a través de canales diplomáticos su intención de darlo por terminado con por lo menos seis (6) meses de antelación a la fecha de terminación inicialmente acordada.

La terminación de este Memorando de Entendimiento no afectará la implementación de programas y actividades en curso a no ser que las Partes acuerden lo contrario.

En señal de acuerdo con lo aquí estipulado, los suscritos, debidamente autorizados por sus respectivos gobiernos, firman este Memorando de Entendimiento.

Dado y firmado en ... *Bahajá* ... el día *27* ... del mes de ... *7* ...
... del año ... *2016* ... en dos (2) originales cada uno en los idiomas árabe, español e inglés. En caso de diferencias en la interpretación, el documento en inglés prevalecerá.

Por El Ministerio de Justicia
y del Derecho de la República
de Colombia

POR EL GOBIERNO DEL
ESTADO DE QATAR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Memorandum of Understanding Between
the Ministry of Justice of the State of Qatar
and the Ministry of Justice and Law
of the Republic of Colombia Concerning
the Exchange of Experiences and Cooperation
in Legal and Judicial Matters**

The Ministry of Justice of the State of Qatar and the Ministry of Justice and Law of the Republic of Colombia, hereinafter referred to as "the Parties",

Considering the following:

- The need to intensify mutual cooperation in the sphere of their competences,
- The importance of extending aspects of their cooperation so as to include legal and judicial matters,
- The need to strengthen the interchange of experiences, information and participation in areas related to training,
- The importance of bilateral and international legal and judicial cooperation,
- Knowledge of the legal and judicial systems of both countries so as to facilitate and enhance mutual confidence and bilateral cooperation, and
- Respect for national legislation and the competences of both Parties;

Have agreed as follows:

Article 1

Objective

The objective of this Memorandum of Understanding is to promote the development of interchange of experience and cooperation between the Parties within the framework of their competences, respecting national legislation and the international obligations of the two countries.

Article 2

Areas of Cooperation

The Parties shall interchange experiences and cooperate in the following areas:

1. Organization of symposiums and conferences on different aspects and areas related to law and its applications, inviting the other Party to participate in them, to this effect.
2. Legislation and legislative reform in the different areas of law.
3. Legislation and legislative reform in relation to Human Rights in the competence of the respective Ministry.
4. Other areas that the Parties consider pertinent and are within the scope of their competences.

Article 3

Exchange of Information

Both Parties shall strive to establish direct interchange of information; and shall, if needed, interchange between them the information regarding their experiences and expertise in the area of elaboration of legislative projects related to the topics of their competences.

Article 4 Confidentiality

The Parties shall interchange information concerning the areas of cooperation mentioned in this Memorandum, in a direct manner. Each Party can request that the information and documents transferred under this Memorandum of Understanding, be treated in a confidential manner.

Such transferred information and documents can be used only for the purpose they were requested for, unless they were public documents in the country of origin or if the receiving country is authorized by the other Party to divulge their content.

Article 5 Expenses

The execution of cooperative activities when implementing the articles mentioned in this Memorandum of Understanding, shall take place in accordance with the financial and organizational possibilities of each of the Parties, as deemed convenient in each specific case and according to the activity that is to take place.

Article 6 Legal Obligation

Without prejudice to the provision of Article (4) of this Memorandum regarding confidentiality, this Memorandum of Understanding is only an expression of intent of the Parties to explore the future cooperation opportunities on exchange of experiences and cooperation in legal and judicial matters between the two countries, and it does not impose any legal obligations on either Party.

Article 7

Contact Authorities

The Parties shall designate the following contact authorities to coordinate the areas of cooperation established in the present Memorandum:

- a) For the Ministry of Justice of the State of Qatar: Department of International Agreements and Cooperation, and
- b) For the Ministry of Justice and Law of the Republic of Colombia: The Office of International Affairs.

The concerned Party shall immediately inform the other Party of any change in any of the contact authorities mentioned in this Article, or addition of new contact authority.

Article 8

Amendment

The provisions of this Memorandum of Understanding or any of its texts may be amended by written agreement between the Parties. Such amendments shall enter into force in accordance with the procedures stipulated in Article (9) of this Memorandum of Understanding.

Article 9

Entry into force and duration

This Memorandum of Understanding shall enter into force from the date of receipt of the last written notification, through diplomatic channels, of the completion of legal procedures required for its entry into force in both countries. This Memorandum of Understanding shall remain valid for a period of (1) one year, and shall be automatically renewed for further similar period or periods, unless one of the Parties informs the other Party in writing and through diplomatic channels, of its intention to terminate it, at least (6) six months before the date of its termination.

The termination of this Memorandum of Understanding shall not affect the completion of the ongoing programmes and activities under it, unless the Parties agree otherwise.

In witness of the aforementioned, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective governments, have signed this Memorandum of Understanding.

Done and signed in Beqata.. on 27./7./2016, in two originals, each in Arabic, Spanish and English languages, all texts being equally authentic. In the case of divergent interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR**

**For The Ministry of Justice and
Law of The Republic of Colombia**